تقديم مركز نهوض للدراسات والبحوث

لعل أحدًا لا يُنازع في أننا نعيش عصرًا غلبت عليه العلمانيةُ، ومسَّ طائفُها شتَّى مناحي الحياة المادية والروحية والفكرية، على خلافٍ بالطبع في مقدار ما خلَّفته من آثار بين ديار الإسلام وبلاد الغرب. ولقد يستطيع الباحثُ المدقِّقُ أن يقف على أثر النزعة العلمانية في مباحث القانون وأصول التشريع باديًا في ذلك الخلاف الشاجر حول مصدر القاعدة القانونية وأساس شرعيتها. وكان من ثمرة هذا الخلاف أن نشأ مذهبان متعارضان أشدَّ التعارض في مقاربة هذه القضية: يروم أحدُهما أن يُثْبِتَ للوحي الإلهي دورًا في نشأة القانون وتأسيس قواعده وصياغة أحكامه، ويَنْزَعُ الآخرُ إلى إنكار هذا الدور، ونصب الأدلة والبراهين على بطلانه. ثم كان أن تفرَّقت السُّبُلُ بأصحاب المذهب الأول؛ فذهب فريقٌ منهم إلى أن الوحي لا يُنشئُ الأحكام إنشاءً وإنما يُخْبِرُ عنها، أو يؤكِّدها، وهؤلاء هم من اصطُلح على تسميتهم بأصحاب القانون الطبيعي (natural law)، في حين اتجه آخرون إلى القول بـ"نظرية التكليف الإلهي" (divine command)، وفيه تَصْدُرُ القيمة الأخلاقية -والحكم الشرعي بالتبعية- عن الوحي الإلهي؛ فهو مُنْشِئُها وواضعها وليس مجرَّد مُخْبِرٍ عنها أو مؤكِّدٍ لها.

ومبنى نظرية التكليف الإلهي -في الجملة- على افتقار السلوك الإنساني إلى توجيه الوحي وإرشاد السماء. وأما نظرية القانون الطبيعي فمرتكزُهَا اعتدادُ الوحي مصدرًا معرفيًّا ذا أثرٍ في معرفة الأحكام المعيارية، وإن كان لا يُنشئها بالضرورة. وقد أثار الحوارُ بين هاتين النظريتين أو المقاربتين مشكلاتٍ فلسفيةً واسعةَ النطاق تتصل بنظرية المعرفة، وطبيعة الكلام الإلهي، ومنزلة الاستقلال البشري في نظريةٍ للأخلاق تتمركز حول الإله، وكذا في بناء الأحكام المعيارية.

ذلك هو السياقُ الذي يكتنف أطروحةَ هذا الكتاب المعنون بـ «**إنشاء الأحكام بين أصول الفقه وعلم الكلام: فلسفة الحكم الشرعي في التراث الإسلامي**»، الذي ظهر أولَ ما ظهر أطروحةً علميةً أُجيز صاحبُها الدكتور عمر فرحات بدرجة الدكتوراه

مـن جامعة كولومبيا، ثم اسـتحالت الأطروحة إلـى صورتها هذه التي نقدِّمها للقارئ العربي، بعد أن أُخذت بما لا بُدَّ منه من وجوه التعديل وألوان التنقيح التي يستوجبها تحويل الأطروحة الأكاديمية إلى كتابٍ يقرؤه الناس.

فمـدارُ هذا الكتاب إذن على سـؤالين متواشـجين: لِمَ نلتمس مـن الوحي الإلهي الهدايـةَ لأفعالنـا؟ وكيـف يكـون ذلـك منَّـا؟ ولئـن كان الدكتـور فرحـات قد عرض لتجليـات هذيـن السـؤالين في حقـبٍ متباينـة وحضـاراتٍ مختلفة، فقد صـرف جُلَّ اهتمامه إلى صورتيهما في التراث الإسـلامي، ولا سـيما في القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي).

يمكـن القـول إذن: إن مؤلِّفنا سـلك في الإجابة عن هذين السـؤالين سـبيل النظر فـي التراث الإسـلامي الكلاسـيكي، والتعمُّق في دراسـة نظريات الـكلام والتكليف الإلهيَّيْن في مظانها المعهودة من هذا التراث، ونعني بهذه المظان خاصة: علم الكلام وعلـم أصـول الفقه. على أنـه أتبع النظر في ذلـك التراث الخصـب وعلومه الحافلة باحتيـاز جملـة مـن الأدوات المعرفية التي لا يسـع باحثًا جـادًّا إلا أن يحيط بها باذلًا غاية جهده في الإفادة منها في أمثال هذه الدراسات، من مباحث القانون والاجتماع والأنثروبولوجيـا ومـا إلى ذلك. ولعل هـذه العُدَّة المنهجية المتنوعة التي اسـتقامت لمؤلِّفنا، وهذه البراعة المدهشة في توظيفها في مناقشة ما عرض له من قضايا وآراء، هي السـبب الـذي أورث الكتاب طابعًا نظريًّا أو تجريديًّا يسـتوجب من القارئ قدرًا غير قليل من الروية والأناةِ إن هو أراد فَهْمَ أطروحته على وجهها الصحيح.

والحـقُّ أن هذا الكتاب -كما ينـصُّ مؤلِّفُهُ- لا يندرج تحت باب التاريخ الفكري الخالـص، علـى المعنى المعهود في الدراسـات الإسـلامية؛ إذ شـاعت فـي التاريخ الفكـري مقاربـةٌ مؤداها تقديمُ قراءةٍ لمصنَّف أو عددٍ من المصنَّفات التي يجمع بينها رابطٌ من الروابط؛ بغيةَ بيان منزلتها في السـياق الاجتماعي أو الفكري الذي تنتسـب إليـه، فبوسـع المرء -مثـلًا- أن يتوفَّر بالـدرس على مصنَّفات الكلام الإسـلامي في القـرن الخامـس الهجـري، فينتهي إلى قـولٍ في تطور مفهـوم من المفاهيـم، أو فيما بين مذاهب الفكر المختلفة من الأشـباه والفروق في مسـألةٍ من المسـائل. ولئن كان

الكتاب الذي بين أيدينا قراءةً للمصنَّفات المدروسة، فإن مؤلِّفه مصروفُ العناية فيه إلى تحليل تصورنا للنظريات الدينية: الأخلاقي منها والأصولي؛ فليست غايتُهُ إذن وضعَ هؤلاء العلماء فيما ألفناه من الأنماط والقوالب، وإنما شاغلُهُ الأكبر تحرّي الاتجاهات النظرية العامة في هذه المصنَّفات، والتوقف أمامها مليًّا، مع الاستهداء بالأسئلة التشريعية والأخلاقية التي شملت المجتمعات الإنسانية على نحوٍ يتجاوز الحدود التاريخية.

فليس ينبغي للقارئ المُولَع بالتاريخ -والحال كذلك- أن يظنَّ أن هذه الدراسة ترمي إلى تقديم بحثٍ مُفَصَّلٍ، أو سردٍ تاريخيٍّ يجمع ما جلَّ من الفروق وما دقَّ من التطورات فيما وقع من هذه النقاشات داخل مذاهب الفكر الإسلامي المختلفة عبر الزمان. فالحقُّ أن ما يتجلَّى للمؤرخ -بادي النظر- نزوعًا إلى التجانس إنما هو سعي إلى التجريد، وليس منه بدٌّ في دراسة النظرية الأصولية والأخلاقية.

وقد انتهى مؤلِّفُنا إلى أن ثمة سمتَيْن جوهريتَيْن امتاز بهما النموذج الإسلامي للتكليف الإلهي؛ **أولاهما**: أن الذاهبين مذهب التكليف الإلهي من العلماء قد مالوا في أمر الحاجة إلى التعويل على الوحي إلى تسويغها بعدم كفاية العقل المجرَّد، وجبر ما تأصَّل في البشر من العجز عن إدراك الأحكام الموضوعية والعامة. وأما **الثانية**: فنزوع التراث الفقهي إلى اعتداد إنشاء الأحكام قضيةً جماعيةً تنتظم جماعة المؤمنين.

وثمة أسبابٌ ثلاثةٌ تسوِّغ ترجمة هذا الكتاب إلى العربية، أو قُل: تجعل ترجمته ضرورة معرفية واجبة؛ **أولها**: اتصال أطروحته المركزية بهذا العصر الذي غشيته العلمانيةُ اتصالًا وثيقًا، **وثانيها**: أن ما أثاره من إشكالات يتجاوز الحدود التاريخية والجغرافية، **وثالثها**: أنه يقدِّم معالجة جديدة لهذه الإشكالات، على نحو يُمثِّل إضافة حقيقية إلى الدراسات الفقهية والأصولية، الجارية على نمط مغاير في البحث والدرس لم يزل مجهولًا لكثير من باحثينا في وطن العروبة وعالم الإسلام.

وقد نهض إلى ترجمة هذا الكتاب الدكتور محمود عبد العزيز أحمد، مدرس الشريعة الإسلامية بجامعة القاهرة؛ فجاءت ترجمتُهُ -كالعهد به- وافيةً بشروط

الترجمـة العلميـة الصحيحة؛ دقَّةً في نقل المعاني التي أرادها المؤلِّف، وبيانًا مشـرقًا تأنـس إليـه الذائقـة العربية، في عصر غلبت عليـه العجمةُ، وحُرِمَ فيـه القُرَّاء -إلا في القليل النادر الذي لا قياس عليه- من النثر العربي الجميل.

ولهذا الكتاب صلة وثيقة بالمشروع الفكري الذي يجتهد **مركز نهوض للدراسات والبحوث** في إنجازه وتيسـيره لقُرَّاء العربية. ويَسِـيرٌ على مَن يتابع هذا المشـروع أن يـدرك أن مباحـث الشـريعة والقانـون على اختلاف أبوابهـا تُمثِّل محورًا أساسـيًّا من محـاوره. وقد أصدر المركز في هذا المحور طائفةً من الكتب القيِّمة تأليفًا وترجمة؛ نذكر منها -على سبيل المثال- «**في تاريخ النظام القانوني الإسلامي**» للدكتور محمد أحمـد سـراج، و«**مرجع أكسـفورد فـي الفقه الإسـلامي وأصوله وتاريخـه**»، و«**الفقه والدولة والسلطان: الدولة العثمانية وصناعة الفقه الإسلامي**» للدكتور سامي أيوب.

وبعـدُ، فـإن المركز بنشـره لهـذا الكتـاب المهم يتيح للقُـرَّاء سـبيل الاطلاع على مقاربـة جديـدة لقضيـة «إنشـاء الأحكام الشـرعية»، وهـي مقاربة جمعـت من جدية التناول وعمق الدرس ما يجعلها جديرةً بحفاوة القُرَّاء واهتمامهم.